



الملخص التنفيذي

Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict

September 2013



تقييم تداعيات الأزمة السورية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان

الملخص التنفيذي

i. بناء على طلب من الحكومة اللبنانية، قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة، والاتحاد الاوروبي، وصندوق النقد الدولي بتقييم عاجل لتداعيات الأزمة السورية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2012-2014. يقتصر الجزء الأول من التقييم على تحديد حجم تداعيات هذه الأزمة على لبنان والحاجات الطارئة لإعادة تصويب الوضع الإقتصادي والإجتماعي ولتمكين القطاعات الرئيسة من إعادة تثبيت الإستقرار في أجهزتها التنفيذية إلى مستوى قبل الأزمة السورية. وبناءً على الأولويات التي تم تحديدها من قبل الحكومة، سوف تقوم المرحلة الثانية من التقرير بتسليط الضوء على التوصيات المتعلقة بالسياسات والبرامج والمشاريع التي يمكن إعتادها بهدف الحد من الإنعكاسات السلبية للأزمة السورية على لبنان.

ii. يختلف هذا التقييم في أوجه عدة عن غيره من الدراسات التحليلية النموذجية، وذلك بسبب طبيعة الصدمة التي يواجهها لبنان. نذكر أبرز تلك الاختلافات: (1) إستمرار الصدمة، حيث أن لبنان كان، وما يزال، معرضاً للإرتدادات الناجمة عن الصراع المتواصل في بلد مجاور، لكنه لا يُعتبر في حالة ما بعد وقوع كارثة، أو في حالة ما بعد نشوب صراع؛ (2) مقدار الصدمة غير مؤكد، سواء من حيث المدة الزمنية أو الحجم: فبدية ملامح الإرتدادات متشعبة، وتبقى نهايتها غير معروفة، أما تحديد حجم الصدمة فيعتمد بشكل كبير على شدة النزاع (المستمر) في سوريا؛ (3) الصدمة مؤقتة: حيث أن لبنان لا يواجه صدمة دائمة من جراء كارثة طبيعية أو حرب مباشرة؛ و(4) لم ينجم عن هذه الصدمة أضرار مادية على البنية التحتية والوحدات السكنية ورؤوس الأموال المادية والبشرية، بل تمثلت الخسائر في الحركة الإقتصادية، والإيرادات، وصعوبة الحصول على الخدمات العامة وتدني نوعيتها. وقد تم إنجاز هذا التقييم العاجل بناء على طلب من الحكومة اللبنانية ضمن مهلة زمنية قصيرة جداً تزامناً مع تدهور الوضع. يتسم هذا التقرير بالشمولية من ناحية تقييم التداعيات الإقتصادية الإجمالية، كما أنه يتطرق بشكل تفصيلي إلى القطاعات التي تم إختيارها بناءً على مدى تأثرها بالأزمة. ولا يتناول التقرير الإنعكاسات الأمنية على الوضع في لبنان التي تقوم بتقييمها المنظمات والوكالات المختصة.

iii. إتّسمت الإنعكاسات الأولية للأزمة السورية بشكل أساسي بطابع إنساني يتعلق بتدفق اللاجئين إلى لبنان. يعتمد لبنان منذ إندلاع الأزمة السورية سياسة الحدود المفتوحة والسماح للنازحين بالإستقرار المؤقت بحرية في كافة أرجاء البلاد. وقام المجتمع الدولي، عبر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، بمباشرة عملياته بشكل طارئ لمساعدة لبنان على التأقلم مع التداعيات الإنسانية لنزوح اللاجئين. منذ آب/أغسطس 2013، إزدادت حدة النزوح بشكل كبير - لتبلغ 914 ألف نازح، أي ما يوازي 21 بالمئة من إجمال عدد سكان لبنان ما قبل الأزمة - مما أدى إلى أكبر عملية إغاثة إنسانية طارئة من نوعها منذ عقود. وبناءً على مجريات الأحداث الحالية، من المتوقع وصول حوالي 1.3 مليون نازح إلى لبنان نتيجة الأزمة السورية مع حلول أواخر عام 2013 (كما هو معروض في مخطط الاستجابة الخامس في حزيران/يونيو 2013). لكن توقعات العام 2013 ما زالت غير مؤكدة، حيث أنها تبقى عرضة للتغيرات. فبهدف الوصول إلى أقرب مستوى من الدقة، تم دراسة سيناريوهين. بحسب القاعدة المعيارية للسيناريو الأول، من المتوقع دخول 1.6 مليون نازح إلى لبنان حتى نهاية العام 2014 (أي 37 بالمئة من اجمال سكان لبنان ما قبل الأزمة). وبهدف التوضيح وتحليل مقدار الحساسية، فقد تم أيضاً استخدام السيناريو الذي يعتمد على الاحتمالية الأدنى ذات الأثر الأكبر (السيناريو الأعلى لتدفق اللاجئين المرتفع).

iv. انتقلت إرتدادات الأزمة السورية بشكل سريع لتأخذ طابعاً آخر إلى جانب الطابع الإنساني، حيث لمست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فقد تأثر لبنان سلباً وبشكل كبير ومنتام من جراء الأزمة السورية. خلاصةً، يجد هذا التقرير أن خلال الفترة الممتدة بين 2012-2014 سوف يؤدي الصراع إلى (1) خفض معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي اللبناني بنحو 2.9 نقطة مئوية لكل سنة تستمر فيها الأزمة، فينتج عن ذلك خسائر كبيرة في نسبة الأجور، والأرباح، والضرائب، والإستهلاك الفردي، والإستثمار؛ (2) ودفع حوالي 170 ألف مواطن لبناني نحو مستوى الفقر (ذلك إضافة إلى مليون لبناني يعيشون حالياً دون مستوى خط الفقر) ومضاعفة نسبة البطالة إلى ما يزيد عن 20 بالمئة، حيث تكون العمالة الشابة غير الماهرة الأكثر عرضة؛ (3) وتقليص قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات بشكل ملحوظ، أي بقيمة 1.5 مليار دولار أميركي، كما في المقابل سوف يرتفع الإنفاق العام إلى 1.1 مليار دولار أميركي بسبب الزيادة الحادة في الطلب على الخدمات العامة، دافعة بذلك التدايعات المالية الإجمالية إلى 2.6 مليار دولار أميركي. ففي الوقت الراهن، يجري تلبية الزيادة في الطلب على جميع الخدمات العامة بشكل جزئي، حيث تراجعت إمكانية الحصول على الخدمات العامة وتدنّت نوعية الخدمات المتوفرة. ويقدر التقرير بأن القيمة الإجمالية المطلوبة في ما يخص الإنفاق العام لإعادة تصويب الوضع وإعادة تثبيت الإستقرار في أجهزة الخدمات العامة (أي لإعادة نوعية الخدمات وسهولة الحصول عليها إلى مستوى ما قبل نشوب النزاع في سوريا) بـ 2.5 مليار دولار.

v. إن الصراع القائم في سوريا - هذا البلد الذي يرتبط بشكل وثيق بلبنان على المستويات التاريخية، والاجتماعية، والاقتصادية - يؤثر سلباً وبشكل حاد على الإقتصاد اللبناني. ويقدر الإنخفاض في معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي اللبناني بنحو 2.9 نقطة مئوية لكل عام من سنوات الصراع، مما سوف يؤدي إلى خسائر تراكمية في الناتج المحلي تقدر بمليارات الدولارات خلال الفترة التي يركز عليها هذا التقرير (2012-2014) - الجدول 1. أما العامل الأهم فهو التدهور في الوضع الأمني في لبنان وتوسع أبعاد عدم الإطمئنان، مما سوف يؤثر سلباً وبشكل حاد على ثقة المستثمرين والمستهلكين. كما ينجم عن التراجع في النشاط الإقتصادي ضغوط كبيرة على الإيرادات الحكومية، وإذا ما تزامن ذلك مع زيادة في الطلب على الخدمات العامة نتيجة التدفق الكبير للاجئين، سوف يؤدي حتماً المالية العامة التي تعاني أصلاً من ضعف في هيكلتها.

vi. كما تظهر إنعكاسات الصراع في سوريا بشكل بارز في القطاع التجاري، إذ تأثرت التبادلات التجارية في ما يخص السلع والخدمات، وبالأخص القطاع السياحي الذي شهد ازدهاراً قبل الأزمة. فلبنان الذي يتسم إقتصاداه بقطاع تجاري واسع، يتأثر بشكل ملحوظ بالأزمة السورية، ليس فقط بسبب الدور الذي تلعبه سوريا كشريك تجاري هام، بل أيضاً لأنها تؤمن الممرات التجارية التي يستفيد منها لبنان. فقد تأثرت تلك الممرات إلى حد كبير وتضاعفت المخاطر على الصادرات في مجال الخدمات، ولاسيما في قطاع السياحة. كما يتكبد لبنان خسائر ملموسة نتيجة الإنخفاض المستمر في عدد الزوّار منذ عام 2010. وقد شهد النصف الأول من عام 2013 تراجعاً حاداً في مستوى النشاط التجاري، ولاسيما في ما يتعلق بتبادل المنتجات الغذائية والسلع الإستهلاكية. لطالما كان لبنان يستورد المواد الغذائية من سوريا، بيد أنه سجل أول فائض له في مجال تجارة الأغذية عام 2012، ما تسبب في إرتدادات عكسية، حيث أدى هذا الإرتباك في نمط النشاط التجاري إلى رفع الأسعار المحلية لبعض السلع الأساسية (كالطحين أو دقيق القمح)، وذلك ينعكس سلباً على مستوى الرفاه الإجتماعي، وبالأخص على الأسر الفقيرة.

vii. لقد ظهر ضعف هيكلية المالية العامة في لبنان قبل نشوب الصراع في سوريا، وما هي الآن تتعرض لضغوطات حادة، إذ يقدر إتساع عجز الموازنة بنحو 2.6 مليار دولار أميركي خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014. فبعد نصف عقدٍ من النمو الناشط، شهد لبنان إنخفاضاً ملحوظاً في نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، من 180 بالمئة عام 2006 إلى 134 بالمئة منذ نشوب الصراع في سوريا عام 2011. وقد ساهمت التقلبات الدورية إلى حدٍ بعيد في دعم وضع المالية العامة، لكن الإصلاحات الهيكلية التي تم الإتفاق عليها في مؤتمر باريس 3 ما زالت قيد التنفيذ. إن الصدمة من جراء الأزمة السورية تلقي بكل ثقلها على

المالية العامة في لبنان، حيث يواجه هذا القطاع ضغوطاً هائلة ومتصاعدة. فمن جهة الإيرادات، إن الخسائر الناتجة عن النزاع سوف تؤدي إلى تقليص ما يقارب الـ 1.5 مليار دولار أميركي من مجموع تحصيل الإيرادات بين الفترة 2012-2014 وذلك بسبب تأثيرها بشكل مباشر بعوامل القطاعات الرئيسية (قطاع السياحة)، وبشكل غير مباشر بالعوامل الناتجة عن ضعف النشاط الاقتصادي. أما من جهة النفقات، فإن الإنفاق العام لميزانية الدولة الإجمالية سوف يزداد ليبلغ 1.1 مليار دولار أميركي بين 2012-2014 بسبب الأزمة وما يرتبط بها من ارتفاع حاد في الطلب على الخدمات العامة ونسبة الإستهلاك من قبل اللاجئين السوريين. إن إتساع عجز الموازنة، وإنخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار الفائدة بسبب المخاطر الناتجة عن الصراع السوري قد أدى إلى تقليص ما حققه لبنان من تقدم ملحوظ في خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي: فللمرة الأولى منذ العام 2006، عادت نسبة الدين العام في لبنان إلى الارتفاع في العام 2012، ومن المتوقع أن تتصاعد خلال عام 2014.

viii. تُقدر التكلفة المالية لتداعيات الأزمة السورية على قطاع الصحة، والتعليم، وشبكات الأمان الاجتماعي بما يتراوح بين 308 مليون و 340 مليون دولار أميركي خلال الفترة الزمنية 2012-2014، أما الموارد المالية المطلوبة لإعادة تثبيت نوعية الخدمات عند مستوى ما قبل الأزمة فيتراوح بين 1.4 مليار و 1.6 مليار دولار أميركي (أي بين 3 و 3.4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي)، من ضمنها ما بين 166 مليون و 242 مليون دولار أميركي لخلق فرص عمل على المدى القريب (جدول 1 وجدول 2). كما من المتوقع أن تؤثر الأزمة السورية سلباً على مستويات الفقر، والرفاه الاجتماعي، والأوضاع الصحية، والموارد البشرية. ومن المحتمل أن تتسع مكان الفقر بحلول نهاية عام 2014 وأن تدفع الأزمة السورية بنحو 170 ألف مواطن لبناني إلى خط الفقر، ذلك إضافة إلى مليون مواطن لبناني يعيشون حالياً تحت خط الفقر. كما أنه من المتوقع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بما يتراوح بين 220 ألف و 324 ألف مواطن، وأغلبهم من فئة الشباب ذوي الكفاءات المحدودة، مما سوف يتسبب في مضاعفة نسبة البطالة إلى مستوى يفوق الـ 20 بالمئة. فتدفع اللاجئين السوريين يمثل تحدياً في وجه قطاع الخدمات الاجتماعية العامة الذي يعتبر ضعيف أصلاً في لبنان، ويزيد من حدة التوتر الاجتماعي المتصاعد بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك إعادة طرح قضايا المساواة بين الجنسين.

- إن زيادة الطلب على الخدمات الصحية نتيجة للأزمة السورية قد أدى إلى إرهاب القطاع الصحي في لبنان، وبرز وقع الأزمة على القطاع الصحي عبر: (1) زيادة الطلب على الخدمات الصحية؛ (2) وتزايد المستحقات غير المدفوعة من قبل وزارة الصحة العامة إلى المستشفيات؛ (3) والنقص في عدد العاملين في مجال الصحة بمن فيهم الأطباء الاختصاصيين والممرضين؛ (4) والارتفاع الحاد في حالات الأمراض المعدية (فقد إزداد عدد الإصابات بمرض الحصبة من 9 إصابات في 2012 إلى 1456 إصابة في 2013) وانتشار أمراض جديدة كداء الليشمانيات (420 حالة)؛ (5) وتكاثر مخاطر انتشار الأوبئة كالأمراض المنقولة مائياً، والحصبة، ومرض السل. فالإكتظاظ البشري، والنقص في المياه، وضعف البنية التحتية الصحية، والعوامل البيئية الرديئة تزيد من أخطار إنتقال العدوى، كما تبين من خلال إنتشار القمل والجرب بين اللاجئين. وبناءً على ذلك، فقد إرتفع الطلب على الخدمات الصحية بشكل ملحوظ خلال الأشهر الماضية - ففي شهر كانون الأول/ديسمبر 2012 شكلت الإستشارات الصحية الأساسية للنازحين السوريين 40 بالمئة من إجمالي الإستشارات الطبية. ويؤدي تضخم الطلب على العلاج الإستشفائي إلى إكتظاظ المستشفيات وإضعاف نوعية الخدمات الطبية، مما يتسبب في زيادة العبء المالي على المستشفيات، وارتفاع الكلفة الصحية، وتزايد النقص في الأدوية. أما على المدى المتوسط والطويل فسوف يؤدي التأخير في الخدمات الصحية إلى إنتشار المزيد من الأمراض، وبالأخص بين الفئات الأكثر ضعفاً. وتُقدر كلفة تداعيات الأزمة على القطاع الصحي بـ 38 مليون دولار أميركي في عام 2013، و بين 48 مليون و 69 مليون دولار أميركي خلال العام 2014، وذلك يعتمد على التوقعات المتعلقة بتوافد اللاجئين إلى لبنان. وتقدر التكاليف الصحية المطلوبة لإعادة تثبيت نوعية الخدمات الصحية وسهولة الحصول عليها إلى مستوى ما قبل الأزمة في سوريا بـ 177 مليون دولار

أميركي في عام 2013، و بين 216 مليون و 306 مليون دولار أميركي سنة 2014، بحسب التوقعات المتعلقة بنزوح اللاجئين السوريين.

- لقد زاد الطلب على خدمات قطاع التعليم من جراء تزايد عدد اللاجئين السوريين الأطفال، مما يؤدي إلى تصاعد التكاليف المالية، ويؤثر على المستوى التعليمي، ويخلق الحاجة إلى وسائل تربوية غير رسمية. كانت نسبة التسجيل في التعليم الأساسي في لبنان خلال العقد الماضي ثابتة وقد فاقت الـ 90 بالمئة، على مستوى متوازن بين الجنسين. وبالرغم من أن قدرة المدارس العامة على إستيعاب الطلاب تقتصر فقط على 30 بالمئة من إجمالي التلاميذ، فقد كانت تلبي أغليبتها حاجات الطلاب الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. فمع بداية الأزمة السورية وتدفق اللاجئين إلى البلاد، وقّرت وزارة التربية والتعليم العالي للاجئين إمكانية الإنتساب إلى نظامها التربوي العام خلال السنة الدراسية 2012. وتم إستيعاب 40 ألف طفل لاجيء في المدارس العامة بكلفة بلغت 29 مليون دولار أميركي. أما التكاليف الإضافية والتي بلغ حجمها 24 مليون دولار أميركي فقد تولت تغطيتها وكالات الامم المتحدة. وقد نتصاعد التكاليف المتعلقة بالخدمات التربوية في العام الدراسي القادم حيث يتوقع تسجيل 90 ألف لاجيء، ومن المحتمل أن يزداد هذا العدد بين 140 ألف و 170 ألف لاجيء في 2014. إن الرقم الاخير (أي 170 ألف) يشكل 57 بالمئة من طلاب المدارس العامة في لبنان. لذلك، فإن الموارد المالية المطلوبة لإعادة تثبيت خدمات وزارة التربية والتعليم العالي إلى مستوى ما قبل الأزمة في سوريا تبلغ 183 مليون دولار أميركي للعام 2013، وما بين 348 مليون و 434 مليون دولار أميركي في 2014، بحسب التوقعات المعتمدة بالنسبة لتدفق اللاجئين السوريين. ولا تعكس هذه الأرقام نسبة الـ 65 بالمئة من اللاجئين الذين من غير المتوقع أن ينتسبوا إلى الأجهزة التربوية الرسمية، مما يؤدي إلى خلق الحاجة للحصول على التعليم عبر الوسائل غير الرسمية (خارج المدارس)، فمن الضروري السيطرة على الحالات المتعلقة بعمالة الأطفال والإنعكاسات المجتمعية السلبية الأخرى.

- من المتوقع أن تتسع مكانم الفقر بحلول نهاية عام 2014 نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، حيث ستدفع الأزمة بنحو 170 ألف مواطن لبناني إلى مستوى الفقر، في حين سوف تتفقم سبل العيش بالنسبة للفقراء الحاليين حيث يزداد الفقر عمقاً. تبين المؤشرات أن نسبة الفقر في لبنان كانت عالية ما قبل نشوب الأزمة في سوريا، كما تبين الأرقام التفاوت المناطقي الحاد في مستويات المعيشة. وبحسب التقديرات، يبلغ عدد الفقراء في لبنان ما يقارب المليون مواطن (ممن يعيشون على أقل من 4 دولار أميركي في اليوم). كما إستمست شبكات الأمان الاجتماعية بالضعف والتشتت وسوء الإستهداف، ولهذه الأسباب باشرت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ الإصلاحات اللازمة في نظام شبكات الأمان الاجتماعية. وقد لاحظت الوزارة المذكورة إرتفاع نسبة مستخدمي برامجها الصحية والاجتماعية إلى حوالي 40 بالمئة. أما من حيث إعادة تصويب الخدمات الاجتماعية إلى المستوى المطلوب من حيث النوعية وسهولة الحصول عليها فيتطلب حوالي 176 مليون دولار حتى نهاية عام 2014. من ضمن هذا المبلغ المطلوب ما لا يقل عن 50 مليون دولار أميركي لتوسيع نطاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، الذي يستهدف الفئات غير القادرة على إستيعاب أعباء الصدمات الإقتصادية.

- إنعكس تدفق اللاجئين السوريين أيضاً على الأوضاع الصعبة في سوق العمل، ومن المتوقع أن يؤدي إلى المزيد من البطالة والعمالة غير الرسمية. وكانت الأوضاع السائدة في سوق العمل في لبنان تتسم بالصعوبة قبل نشوب الأزمة السورية، إذ أن نسبة البطالة المرتفعة كانت تتأثر سلباً من جراء الخلل في سوق العمل بين المهارات والوظائف ذات الجودة والإنتاجية المتدنية. ومن المتوقع أن يؤدي تدفق اللاجئين السوريين إلى زيادة العرض في سوق العمل بما يتراوح بين 30 و 50 بالمئة، مع توقع الضرر الأكبر بين النساء والشباب والعمال ذوي المهارات المحدودة. كما قد تحدث هذه الزيادة الضخمة في عدد الباحثين عن فرص عمل خلاً كبيراً في سوق العمل. ويمكن أن يرتفع المعدل العام للبطالة والعمالة غير الرسمية إلى

10 نقاط مئوية. ويتطلب تحقيق الإستقرار في وضع سوق العمل تطبيق مجموعة شاملة من البرامج الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة وفرص الأرباح على الأمد القصير، والتي قد توفر موارد مالية تتراوح بين 166 مليون و 242 مليون دولار أميركي.

ix. **تقدر التكلفة المالية للأزمة السورية على البنية التحتية خلال الفترة 2012-2014، بمبلغ 589 مليون دولار أميركي، في حين يتطلب تحقيق الإستقرار في هذا القطاع مبلغ قدره 1.1 مليار دولار أميركي، بما فيه 258 مليون دولار أميركي للنفقات الجارية (قاعدة معيارية للتدفق).** كانت البنى التحتية في لبنان (الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والخدمات البلدية، والكهرباء، والنقل) تعاني بالأساس من ضغوط جمة قبل إندلاع الأزمة السورية. لذلك كانت غير مهيأة أصلاً للتكيف مع تزايد الاستخدام الناجم عن الأعداد الكبيرة للاجئين. وقد نتج عن ذلك أعباء كبيرة تأثرت بها المجتمعات المحلية والبلديات التي كانت تعاني في الأساس من النقص في الموارد المالية والقدرات، وتجد نفسها الآن مضطرة إلى تقديم خدمات أساسية إضافية لتأمين إحتياجات اللاجئين ورعاية المواطنين اللبنانيين (جدول 1-2).

- **قطاع المياه والصرف الصحي، الذي كان يعاني بالفعل من تحديات كبيرة قبل الأزمة من جراء عدم التوازن بين الطلب على هذه الخدمات وإدارة القطاع، يواجه الآن طلبات إضافية على إمدادات المياه تُقدّر بنحو 26.1 مليون متر مكعب في السنة، أي ما يعادل 7 بالمئة من حجم الطلب قبل الأزمة.** ويبلغ حجم التأثيرات المالية التراكمية في الفترة الزمنية بين 2012-2014 ما يقارب 18 مليون دولار أميركي (قاعدة معيارية للتدفق). وخلال الفترة نفسها، سيتطلب الأمر توفير ما يُقدّر بما يتراوح بين 340 و 375 مليون دولار أميركي من أجل التدخلات الرامية إلى تحقيق الإستقرار كي تعود خدمات المياه والصرف الصحي إلى سابق عهدها قبل الأزمة سواء للاجئين أو المجتمعات المحلية التي تستضيفهم. ويتضمن ذلك: (1) تدخلات إغاثة إنسانية مثل توزيع المياه المعبأة في زجاجات أو خزانات، وأدوات للتنقية بالكلور وصهاريج تخزين من أجل الفئات غير القادرة على إستيعاب الصدمات؛ (2) وتوفير رأسمال إضافي لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة، وتوفير المعدات اللازمة على وجه السرعة، وإقامة مرافق بنية تحتية إضافية قصيرة الأمد من أجل إصلاح البنية التحتية لمياه الشرب؛ (3) والإسراع في تأمين الإستثمار في مجال البنية التحتية وإدخال إصلاحات مؤسسية مثل البنية التحتية للتخزين والنقل، وإعادة تأهيل شبكة التوزيع وتجديدها، والتوسع في معالجة وتحسين مياه الشرب ومياه الصرف الصحي ومياه الري.

- **تدنى مستوى ونوعية إدارة النفايات الصلبة وخدمات البلديات بشكل واضح وملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ في الطلب على هذه الخدمات وإستخدامها من قبل اللاجئين السوريين.** تعتمد المجتمعات المحلية والبلديات في لبنان على تحويلات نقدية من الحكومة المركزية بشكل أساسي، كما أن قاعدة عائداتها المحلية ضعيفة، ولديها قائمة طويلة من الإحتياجات الإستثمارية التي تفوق الموارد المتوفرة بشكل كبير. لقد تضاعف حجم النفايات الصلبة في عدد من المناطق، ويساهم ذلك في تلوث المياه الجوفية والموارد المائية، كما في إنتشار الأمراض التي تنتقل عبر المياه. ومن المتوقع أن تشهد عائدات ونفقات البلديات على حد سواء نقصاً أساسياً في عامي 2013 و 2014. ومن شأن ذلك أن يزيد من محدودية قدرة البلديات على توفير الخدمات الأساسية وتمويل الحد الأدنى من أعمال الصيانة لأصولها المتهاكلة. وتبلغ التداعيات المالية المتركمة خلال الفترة 2012-2014 على إدارة النفايات الصلبة 71 مليون دولار أميركي (وفق القاعدة المعيارية للتدفق). ومن المقدر أن تبلغ إحتياجات قطاع البلديات من أجل مبادرات حفظ إستقرار نسبي في هذه الخدمات ما بين 193 مليون و 206 مليون دولار أميركي خلال الفترة الزمنية 2012-2014 من أجل: (1) إغلاق وإعادة تأهيل مكبات النفايات الصلبة المكشوفة وغير الخاضعة للسيطرة، (2) وتشديد المنشآت لطمر النفايات، وفرزها، ودفنها، (3) ومد البلديات التي تستضيف اللاجئين بال دعم مالي من أجل تغطية النفقات التشغيلية والرأسمالية الإضافية المتوقعة.

• يقدر الطلب الإضافي على الكهرباء نتيجة توافد اللاجئين السوريين ما بين 231 ميغاوات بنهاية العام 2013، و251 إلى 362 ميغاوات بنهاية العام 2014، وفقاً لتقديرات عدد اللاجئين. يعاني قطاع الكهرباء في لبنان حتى قبل نشوب الأزمة السورية من ضعف ملحوظ في بنيته التحتية، مما أدى إلى ضعف كبير في خدمات الطاقة الكهربائية من جهة التغذية المتدنية وغير المنتظمة، إضافة إلى خسارات مالية فادحة وهدر كبير في الشبكة الكهربائية. وتُقدّر التكلفة المالية الحالية الإضافية لتوفير الكهرباء للاجئين بنحو 170 مليون دولار أميركي لعام 2013، وما بين 314 مليون و393 مليون دولار أميركي لعام 2014، حسب تقديرات توافد اللاجئين. ومن بين الإجراءات المطلوبة للعودة إلى مستويات خدمة الكهرباء للمواطنين اللبنانيين إلى مرحلة ما قبل الأزمة وتلبية احتياجات مجتمعات اللاجئين: (1) ضخ إستثمارات رأسمالية في طاقة التوليد وما يرتبط بها من شبكات النقل والتوزيع؛ (2) وتعزيز القدرات المؤسسية وتقديم المساعدة الفنية لإعداد المشروعات وتنفيذها. ومن المقدّر أن يتطلب الأمر ما بين 310 مليون و440 مليون دولار أميركي بحلول نهاية العام 2014 من أجل الإجراءات اللازمة لتحقيق الإستقرار في هذا القطاع والحد من تراجع خدماته.

• سوف تشهد المناطق التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين، مثل عكار وزحلة وبيعلبك، زيادة في حركة المرور بنسبة تفوق 50 بالمئة على بعض الطرق، ما قد يؤدي إلى زيادة الحوادث وسرعة تدهور الشبكة. تتراوح حالة شبكة النقل في لبنان بشكل عام بين المعقولة والسيئة، فضلاً عن إزدحامها أكثر من طاقتها، ولاسيما في منطقة بيروت الكبرى. ومع أن الأزمة السورية لم يكن لها تأثير مالي مباشر على الإتفاق الحكومي في قطاع النقل، فقد أثر تزايد أعداد مستخدمي شبكات النقل من خلال: (1) زيادة إهتراء وتدهور جودة شبكة الطرق والنقل؛ (2) والإرتفاع الكبير في حركة المرور ما يسبب إزدحاماً ملموساً؛ (3) وتوقف شبه تام في نشاط الترانزيت اللبناني الذي كان منعتشاً، ولاسيما حركة الشحن. وسوف تشهد منطقة بيروت الكبرى زيادة في حركة المرور تتراوح نسبتها بين 15 و25 بالمئة، ما قد يؤدي إلى تخفيض السرعات وزيادة مدة النقل بما يتراوح بين 20 و30 بالمئة أثناء ساعات الذروة. وقد تقلصت خدمات شاحنات الترانزيت بنسبة تفوق 65 بالمئة في أعقاب نشوب الأزمة، وخاصة بالنسبة للشاحنات اللبنانية. ولكي يستعيد أداء قطاع النقل استقراره الذي كان عليه قبل نشوب الأزمة، يتطلب الأمر ضخ إستثمارات تتراوح بين 246 مليون و525 مليون دولار أميركي بين عامي 2013 و2014 حسب نسب أعداد اللاجئين الوافدين إلى لبنان. ويمكن تقسيم تلك الإستثمارات إلى الفئات التالية: (1) الحفاظ على الأصول في المقام الأول، بما في ذلك تعزيز صيانة الطرقات؛ (2) ورفع طاقة الطرقات بما في ذلك إعادة تشييد شبكات النقل القائمة وتوسيعها؛ (3) وإيجاد حلول للنقل العام كإنشاء محاور كبرى.

في النهاية:

x. إن التداعيات الكبيرة والمتنامية للأزمة السورية وتكاليف الإستقرار، سواءً على صعيد الإقتصاد والمالية العامة أو القطاعات الآنفة الذكر لفترة 2012-2014، غير مستدامة بالنسبة للبنان الذي يعاني من مالية عامة هشة تستلزم سرعة المعالجة. مع وصول نسبة الدين العام للنااتج المحلي خلال سنة 2012 إلى 134 بالمئة وعجز الموازنة إلى 8.6 بالمئة من الناتج المحلي، لا يستطيع لبنان - ولا يتوقع منه - أن يحتمل بطريقة مستدامة تأثير وتكاليف الإستقرار الموصوفة أعلاه.

xi. بالإضافة إلى ذلك، شكلت الأزمة السورية تحدياً للتوازن الإجتماعي الحساس في لبنان. كما يلاحظ التقرير أن الإكتظاظ البشري الشديد، والضغط الجمة على الخدمات الأساسية، والتنافس على الوظائف، هي من بين الأسباب الجذرية لتدهور العلاقات الإجتماعية بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين. وتشكّل القدرة على تعزيز التماسك الإجتماعي، من المتطلبات الهامة للحد من التداعيات الإجتماعية والإقتصادية السلبية لهذه الأزمة.

xii. يقتصر هذا التقرير على قياس آثار وكلفة إستقرار الأوضاع الاقتصادية والخدمات في لبنان من جراء تداعيات الأزمة السورية، والبحث في الخيارات التي يمكن أن تخفف الكلفة المفروضة على لبنان. ومن هذه الخيارات تأمين الحصول على تمويل خارجي من المجتمع الدولي والمباشرة في إدخال إصلاحات جذرية للسياسات المتبعة لتحسين فعالية وجودة الخدمات العامة. عملياً، قد يكون الحل الأنسب في دمج الخيارين المذكورين. كما يجب البحث عن التماسك الاجتماعي عبر الاستثمار في قطاعات تساهم في الحد من الصراع وتمكين اللاجئين و المجتمعات المضيفة على جميع المستويات، وتطوير برامج لطرح الحلول لمعالجة النزاعات.

جدول 1 - تداعيات الأزمة السورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

تراكمي 2012/2014	2014	2013	2012	
تدفق منخفض لللاجئين	تدفق مرتفع لللاجئين	تدفق منخفض لللاجئين	تدفق مرتفع لللاجئين	
(بملايين الليرات اللبنانية)				
1,352,072	973,041	781,984	475,745	94,343
463,587	287,807	238,801	162,754	62,032
138,775	103,705	71,688	57,999	9,088
292,313	184,102	153,113	95,206	43,994
32,500	...	14,000	9,550	8,950
888,485	685,235	543,183	312,991	32,311
753,750	592,448	473,355	256,275	24,120
27,099	14,698	11,337	7,571	8,191
107,636	78,089	58,491	49,145	-
(بملايين الدولارات الأمريكية)				
897	645	519	316	63
308	191	158	108	41
92	69	48	38	6
194	122	102	63	29
22	...	9	6	6
589	455	360	208	21
500	393	314	170	16
18	10	8	5	5
71	52	39	33	-
(في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
1.9	1.4	1.1	0.7	0.1
0.7	0.4	0.3	0.2	0.1
1.3	1.0	0.8	0.5	0.0
...	-2.5	-2.9	-2.9	-2.9
...	4.4	4.4	4.4	4.3
...	1.9	1.5	1.5	1.4
5.8	2.6	2.6	2.1	1.1
3.4	1.0	1.3	1.3	0.9
2.4	1.6	1.3	0.9	0.2
(بملايين الدولارات الأمريكية)				
...	47,408	47,230	45,203	42,945
...	51,157	51,157	47,662	44,088

بنود أخرى
ناتج المحلي: (فعلي ومتوقع)
ناتج المحلي: (مخالف للواقع: من دون تداعيات الأزمة السورية)

المصدر: توقعات وحسابات موظفي البنك الدولي

عدم احتساب سيناريو تدفق اللاجئين المرتفع للفقر وشبكات الأمان الاجتماعي في 2014 / 1

جدول 2: الموارد المالية المطلوبة لإعادة تثبيت الخدمات العامة إلى المستوى التي كانت عليه قبل الأزمة السورية

تراكمي 2012/2014	2014	2013	2012	
تدفق منخفض للاجئين	تدفق مرتفع للاجئين	تدفق منخفض للاجئين	تدفق مرتفع للاجئين	
(بملايين الليرات اللبنانية)				
3,753,158	3,145,052	2,205,928	1,237,496	309,734
2,110,989	1,480,770	1,230,226	643,390	237,373
694,626	461,271	326,018	267,031	56,578
945,840	654,999	524,903	275,245	145,692
250,875	364,500	250,875	...	...
264,647	...	128,430	101,114	35,103
1,642,169	1,664,282	975,702	594,106	72,361
467,325	281,903	85,928	322,605	58,793
512,900	422,854	370,893	133,866	8,141
290,797	232,607	212,859	72,511	5,427
371,148	726,918	306,023	65,125	-
2,002,823	1,370,995	1,156,239	641,581	205,003
1,750,334	1,774,056	1,049,690	595,913	104,731
(بملايين الدولارات الأمريكية)				
2,490	2,086	1,463	821	205
1,400	982	816	427	157
431	306	216	177	38
627	434	348	183	97
166	242	166	...	...
176	...	85	67	23
1,089	1,104	647	394	48
310	187	57	214	39
340	281	246	89	5
193	154	141	48	4
246	482	203	43	0
1,329	909	767	426	136
1,161	1,177	696	395	69
(في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
5.4	4.4	3.1	1.8	0.5

المصدر: توقعات وحسابات موظفي البنك الدولي

عدم احتساب سيناريو تدفق اللاجئين المرتفع للفقر وشبكات الأمان الاجتماعي في 2014 / 1
الاحتياجات لتثبيت لإستقرار عند المستوى المطلوب - التدفق المنخفض والمرتفع للاجئين - تتضمن احتياجات 2013 / 2